أنظمة المحاسبة الوطنية

تعاريف المحاسبة الوطنية كنظام:

2-1/ تعريف منظمة الأمم المتحدة (O.N.U) سنة 1970م:

يمثل نظام المحاسبة الوطنية قطاع شامل، دقيق ومفصل للتسجيل المباشر والمتكامل للتدفقات والمخزونات داخل الاقتصاد.

2-2/ تعريف الفرنسي Malin Vaud 1964م:

تمثل المحاسبة الوطنية تقرير إحصائي لمجموع المعلومات الكمية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي لمجتمع ما.

ترتب ضمن إطار محاسبي دقيق ومحدد سلفا، فهذه المحاسبة تصنف الظواهر الأساسية للإنتاج، التوزيع وتراكم الثروة، وتقيس المبادلات التي تتم بين المجمعات الاقتصادية الكبرى التي يتألف منها المجتمع، وتظهر نتائجها بشكل يسهل المقارنات والدراسات الإنتاجية.

2-3/ تعريف مراد لعبيدي 1984م:

تمثل أداة ترتيب، تلخيص وعرض البيانات الإحصائية المتعلقة بظروف ونتائج عملية تجديد عمليات الإنتاج الاجتماعي لمجتمع معين خلال فترة زمنية معينة، تظهر على شكل منظومة منسجمة للمؤشرات والجداول، وتعتبر أداة أساسية للتخطيط والتحليل الاقتصادي.

2-4/ تعريف شامل:

نظام المحاسبة الوطنية هو مجموعة الحسابات التي تقوم بها الدول دوريا لمتابعة تطور اقتصادها. وهي أداة ملاحظة وتحليل الحياة الاقتصادية لبلد ما، من خلال وصف، تقييم وتسجيل كل العمليات الاقتصادية في إطار محاسبي متناسق لمختلف الميادين الاقتصادية.

تقوم كل الدول بإعداد هذه الحسابات على قاعدة منهجية واحدة، مما يسمح بإجراء مقارنات دولية.

3/ نظم المحاسبة الوطنية:

من خلال تحليل تعاريف المحاسبة الوطنية نجد أنها تعتمد على نتائج النظرية الاقتصادية، وأدوات ومفاهيم التحليل الاقتصادي تختلف من مدرسة اقتصادية إلى أخرى. ولهذه الأسباب نجد أنظمة رئيسية للمحاسبة الوطنية وأنظمة أخرى مشتقة ومكيفة حسب الواقع الاقتصادي للبلد وأهداف سياسيته الاقتصادية المعتمدة، وعلى هذا الأساس هناك من الأنظمة ما يلي:

3-1/نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة (S.C.N):

وضع هذا النظام من طرف الجنة الفرعية لإحصاءات الدخل القومي التابعة للجنة الخبراء الإحصائيين للأمم المتحدة، حيث تمكن مكتب الإحصاءات للأمم المتحدة من إنشاء النظام الموحد للمحاسبة الوطنية الذي نشر سنة 1950(S.C.N50). وقد جرت مراجعة هذا النظام سنة 1970م (S.C.N70)، ليراجع سنة 1993، وجاءت صيغة (93) نتيجة لسلسلة من المشاورات التي دارت بين المنتجين والمستخدمين سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية،

وهي صالحة للدول التي تعمل بنظام التخطيط الاقتصادي وكذا التي تتبنى نظام مبني على اقتصاد السوق.

3-2/ نظام المحاسبة حسب الناتج المادي (S.C.P.M.1965):

لقد ثم إنشاء نظام المحاسبة حسب الناتج المادي تحت إشراف مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة للاتحاد السوفيتي سنة 1965، انطلاقا من أعمال "كارل ماركس" ، وقد اتبع هذا النظام في الدول الاشتراكية، حيث أن الناتج المادي هو نتائج النشاطات الخاصة ب(الصناعة، الزراعة، البناء، الأشغال العمومية، النقل، الاتصال و التجارة).

3-3/ نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (S.C.E.A):

تعود جذور استعمال نظم المحاسبة الوطنية في الجزائر إلى ما قبل الاستقلال، حيث طبق سنة 1958 النظام الفرنسي، لتواصل الجزائر استعماله حتى بعد الاستقلال لكن مع بعض التعديلات، وذلك إلى غاية 1977.

منذ 1977م عرفت الجزائر نظاما جديدا للمحاسبة الوطنية يعرف بنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (S.C.E.A)، وهو نظام منسجم مع متطلبات الاقتصاد المخطط، مستمد من نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة (S.C.N.70)، وكذلك من نظام المحاسبة حسب الناتج المادي(S.C.P.M)، لقد أوكلت مهمة متابعته في أول الأمر إلى المديرية العامة للإحصائيات بوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، لتنتقل بعد ذلك إلى الديوان الوطني للإحصائيات بداية من 1985.

3-3/ نظام المحاسبة الوطنية SCN 1993:

نتيجة لتسارع وتيرة الاقتصاد العالمي طلبت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بضرورة إجراء مراجعة وتقديم تقرير عن التقدم المسجل في مجال تطبيق نظام المحاسبة،

وقد توجت الجهود السابقة بتقديم مشروع مؤقت لنظام الحسابات الوطنية المنقح خلال اجتماع اللجنة الإحصائية لسنة 1991، حيث تمت مناقشة المشروع على عدة مستويات ثم أعيد تقديمه مع أهم الملاحظات المسجلة عليه خلال اجتماع اللجنة الإحصائية سنة 1993. وقد لقي المشروع قبولا واسعا لدى المجتمعين الذين اعتبروه يشكل إضافة حقيقية ويتضمن تحسينا كبيرا مقارنة بالنظام السابق، ونتيجة لذلك أوصت اللجنة باعتماد نظام1993.

جاء نظام1993 في ظل تحولات جوهرية عرفها الاقتصاد العالمي، تمثلت أساسا في:

- أصبح التضخم المالي محل اهتمام أساسي للسياسة العامة.
- تغير الدور الذي تلعبه الحكومة في كثير من البلدان خاصة تلك البلدان التي هي في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق.
- اكتسبت أنشطة الخدمات، خاصة الخدمات التجارية وخدمات الاتصالات، دورا هاما متزايدا.
- أصبحت المؤسسات المالية وأسواق رأس المال أكثر تطورا وتنوعت أدواتها ونشاطاتها.

حيث استجاب النظام الجديد لأهم هذه التحولات من خلال توضيحه لعدد من القضايا المطروحة، ومعالجة النشاطات غير الشرعية في الاقتصاد، ومعاملة ضريبة القيمة المضافة، واستخدام الأرقام القياسية للوصول إلى المؤشرات الأساسية بالأسعار الثابتة وغيرها.

والملاحظ أن النظام شمل وصف وتحليل الحياة الإقتصادية ولم يقتصر فقط على حسابات الإنتاج والدخل والاستهلاك ، بل صار نظاما شاملا قابال للنمذجة والتنبؤ ورسم السياسات، وذاك من خلال تكريسه لمعالجة الأسئلة الإستراتيجية الآتية، والتي تتمحور حول من أنتج، ماذا؟ لمن جرت الصفقات؟ بأية وسائل تم الإنتاج والتبادل؟ وما هي آثار إتمام هذه الأنشطة المتنوعة؟

كما انه تضمن عدد من الحسابات المتكاملة تضم مجموعة يطلق عليها اسم حسابات النظام المركزية، والتي تشمل كل من:

- الحسابات الجارية، وتحتوي على كل من حساب الإنتاج وحساب توزيع واستخدام الدخل.
- حساب التراكم الرأسمالي.
- حسابات الميزانيات.
- حساب العالم الخارجي.

كما يحتوي نظام المحاسبة الوطنية 1993 على مجموعة اخرى من الحسابات التي تخدم أغراض تحليلية أخرى متخصصة، مثل، حسابات البيئة المتكاملة، وجداول المدخلات /المخرجات، ومصفوفة الحسابات الاجتماعية.

كما أن النظام الجديد يعتبر شاملا لكل جوانب النشاط الإنتاجي والاستهلاكي والتراكمي للأفراد والمجتمعات.

3-4/ نظام المحاسبة الوطنية SCN 2008:

شهد نظام المحاسبة الوطنية لسنة 2008 عددا من التعديلات التي تعكس تطور الأدوات الفنية والتطورات البيئية المستحدثة بعد نظام 1993، حيث تغيرت طريقة توصيف القطاع على الصعيد المؤسسي لتعكس إضافة لما تضمنه نظام 1993. من حيث درجة السيطرة المحلية والخارجية على الشركات المالية وغير المالية، وقد أعاد نظام 2008 النظر في تصنيف الأصول من خلال إضافة الأصول الطبيعية بدل الأصول غير المنتجة الملموسة، كما توسع أيضا في مفهوم الخدمات المالية ليشمل 9 بنود تماشيا مع التحولات المالية التي يشهدها العالم، وبصفة عامة يمكن تجميع التغييرات التي جاءت في نظام المحاسبة الوطنية لسنة 2008 في الأقسام الرئيسية كما يلي:

- الوحدة الإحصائية وتصنيفات القطاعات التنظيمية.
- مجال المعاملات بما في ذلك دائرة الإنتاج.
- التوسع في تحديدات مفاهيم الأصول وتكوين رأس المال واستهلاك رأس المال الثابت.
- علاج وتعريف الأدوات المالية والأصول.
- نطاق المعاملات الحكومية والقطاع العام.
- الموائمة بين نظام الحسابات القومية والتنقيح السادس لدليل ميزان لمدفوعات.